

مؤشر مدراء المشتريات PMI™ لمصر التابع لمجموعة S&P Global

مؤشر مدراء المشتريات يرتفع في يوليو مع تراجع مقاييس التضخم

النتائج الأساسية:

تراجع الإنتاج والطلبات الجديدة بمعدلات أبطأ

استقرار مستويات التوظيف

تراجع ملحوظ في تضخم أسعار المنتجات ومستلزمات الإنتاج

مؤشر مدراء المشتريات PMI™ لمصر التابع لمجموعة S&P Global
معدل موسميًا، < 50 = تحسن منذ الشهر الماضي



المصادر: S&P Global
تم جمع البيانات خلال الفترة من 12 إلى 21 يوليو 2022.

تعليق

صرّح ديفيد أوين، الباحث الاقتصادي في S&P Global Market Intelligence، قائلاً:

"سجل مؤشر مدراء المشتريات في مصر ارتفاعاً متواضعاً في شهر يوليو، بعد أن سجل أدنى مستوى له في عامين خلال شهر يونيو، للإشارة إلى تراجع ضعيف في أحوال الاقتصاد غير المنتج للنفط. وبينما استمر الإنتاج في الانخفاض استجابة لضعف الطلبات الجديدة، تباطأ معدل الانكماش للمرة الأولى منذ شهر أبريل.

"ظهرت أخبار سارة أيضاً في مقاييس التضخم، حيث انخفضت بشكل حاد في بداية الربع الثالث وقلّ عدد الشركات التي شهدت ارتفاعاً في تكاليف مستلزمات الإنتاج. لا يزال يشير البعض إلى ارتفاع أسعار الوقود والمواد الخام، على الرغم من أن هذا قد تراجع جزئياً حيث بدأ انخفاض أسعار السلع الأساسية في الأسابيع الأخيرة في تخفيف الضغط على رسوم الموردين.

"ومع ذلك، لا تزال ظروف الطلب تبدو صعبة، مما دفع الشركات إلى تقديم نظرة متشائمة نسبياً للعام المقبل. وقد انخفضت توقعات الإنتاج في شهر يوليو إلى واحدة من أضعف التوقعات المسجلة في تاريخ السلسلة".

شهدت شركات الاقتصاد المصري غير المنتج للنفط تدهوراً قوياً في الأداء الاقتصادي في شهر يوليو، وفقاً لأحدث نتائج مؤشر مدراء المشتريات، حيث انخفض الإنتاج والطلبات الجديدة مرة أخرى، وإن كان ذلك بمعدلات أبطأ مقارنة بشهر يونيو. وسلطت الشركات الضوء مرة أخرى على الانخفاض الحاد في الطلب بسبب الضغوط التضخمية، رغم وجود مؤشرات على بدء تراجع هذه الضغوط بعد ارتفاعها في شهر يونيو إلى أعلى مستوى في عامين.

سجل مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي (PMI™) الخاص بمصر التابع لشركة S&P Global - بعد تعديله نتيجة العوامل الموسمية - وهو مؤشر مركب تم إعداده ليقدم نظرة عامة دقيقة على ظروف التشغيل في اقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنفط - زيادة من 45.2 نقطة (أدنى مستوى في عامين) في شهر يونيو إلى 46.4 نقطة في شهر يوليو. كان الارتفاع في المؤشر هو الأكبر في ما يزيد قليلاً عن عام، على الرغم من أنه ظل أقل بكثير من المستوى المحايد البالغ 50.0 نقطة، مما يشير إلى تدهور ظروف العمل.

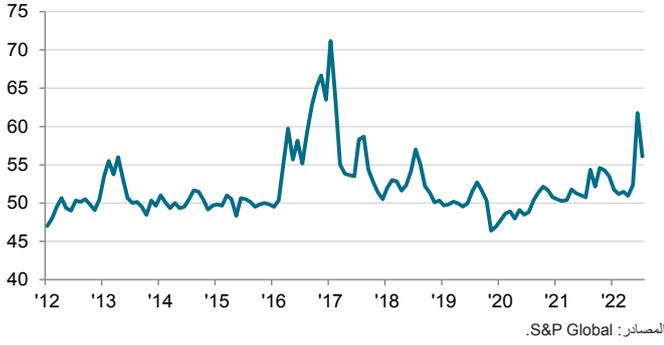
واصلت الشركات المصرية غير المنتجة للنفط تسجيل تراجع في طلبات الشراء الجديدة في بداية الربع الثالث. وتراجع معدل الانكماش منذ شهر يونيو ولكنه ظل حاداً، حيث وجد العديد من أعضاء اللجنة أن ارتفاع الأسعار أدى إلى انخفاض إنفاق العملاء. وقد سجل الانخفاض الأخير في جميع القطاعات الأربعة المشمولة بالدراسة، وهي التصنيع والإنشاءات والجملة والتجزئة والخدمات.

ونتيجة لذلك، خفضت الشركات مستويات إنتاجها بشكل أكبر، مع تراجع التباطؤ بشكل طفيف عن الشهر السابق وبقاءه حاداً بشكل عام. بالإضافة إلى ضعف الطلب، واصلت الشركات المشاركة في الدراسة تسليط الضوء على أن نقص المواد الخام قد حد من قدراتهم الاستيعابية. ونتيجة لذلك، ارتفع حجم الأعمال المتراكمة قليلاً للشهر الثاني على التوالي.

وفي حين تسببت ضغوط الأسعار في مزيد من المشاكل للاقتصاد غير المنتج للنفط، كانت هناك علامات على أن التضخم قد بدأ في التراجع. فقد تراجعت نسبة الشركات التي أفادت بزيادة تكاليف مستلزمات الإنتاج في شهر يوليو (29%) مقارنة بشهر يونيو عندما بلغت وتيرة التضخم أعلى مستوى لها في أربع سنوات. وفي الحالات التي شهدت ارتفاعاً في التكاليف، وجدت الشركات أن تحديات سلسلة التوريد المستمرة المرتبطة بالبواباء والحرب الروسية الأوكرانية، فضلاً عن ارتفاع أسعار الدولار الأمريكي، والتي أدت إلى ارتفاع أسعار المواد الخام والوقود والمواد الغذائية.

ورداً على ذلك، رفعت الشركات غير المنتجة للنفط أسعار بيعها بوتيرة أبطأ كثيراً. ومع ذلك، ظل معدل تضخم الأسعار هو ثاني أسرع معدل منذ شهر يوليو 2018.

مؤشر أسعار مستلزمات الإنتاج
معدل موسميًا، >50 = تضخم منذ الشهر الماضي



المصادر: S&P Global.

الاتصال

سابرينا مابين
اتصالات الشركات
S&P Global Market Intelligence
هاتف: +44 7967 447030
sabrina.maveen@spgglobal.com

ديفيد أوين
خبير اقتصادي
S&P Global Market Intelligence
هاتف: +44 1491 461 002
david.owen@spgglobal.com

إذا كنت تفضل عدم تلقي بيانات صحفية من مجموعة S&P Global، فيرجى مراسلة katherine.smith@spgglobal.com. لقراءة سياسة الخصوصية، انقر هنا.

في الوقت نفسه، أشارت الشركات غير المنتجة للنفط إلى أن مستويات التوظيف قد استقرت في شهر يوليو، وبذلك أنهت فترة ثمانية أشهر سابقة من فقدان الوظائف. في حين استمر انخفاض الطلبات الجديدة في تقليص أعداد الموظفين في بعض الشركات، أفاد البعض الآخر بوجود تعيينات إضافية بسبب زيادة توافر الموظفين.

ومع ذلك، استمر النشاط الشرائي في الانخفاض حيث انخفض للشهر السابع على التوالي، حيث أدى ضعف الطلب وارتفاع الأسعار إلى تقييد خطط الإنفاق. وأضاف بعض أعضاء اللجنة أن نقص المواد الخام حال دون قدرتهم على شراء مستلزمات الإنتاج التي يحتاجونها. سجلت زيادة أيضاً في مواعيد التسليم، رغم أنها كانت متواضعة.

وأخيراً، ظلت توقعات الشركات للشهر الـ 12 المقبلة منخفضة إلى حد كبير في شهر يوليو. وبعد ارتفاع مستوى الثقة إلى أعلى معدلاته في خمسة أشهر خلال شهر يونيو، تراجع بشكل حاد وكان واحداً من أضعف المستويات على الإطلاق. وتوقع 13% فقط من الشركات أن ينمو الإنتاج خلال العام المقبل.

المنهجية

يتم إعداد مؤشر PMI™ لمصر التابع لمجموعة S&P Global من قبل مجموعة S&P Global من خلال الاستعانة بالردود على الاستبيانات المرسلة إلى مدراء المشتريات في هيئة تضم حوالي 400 شركة من شركات القطاع الخاص. والهيئة مقسمة حسب الحجم التفصيلي للقطاعات وحجم القوى العاملة بالشركات، وبناءً على المساهمات في إجمالي الناتج المحلي. تشمل القطاعات التي تشملتها الدراسة: التصنيع والبناء وتجارة الجملة والتجزئة والخدمات. جُمعت بيانات الدراسة للمرة الأولى في أبريل 2011.

يتم جمع الردود على الاستبيان في النصف الثاني من كل شهر ويشير إلى اتجاه التغيير مقارنة بالشهر السابق. يتم حساب مؤشر انتشار لكل متغير من متغيرات الاستبيان. المؤشر هو مجموع النسبة المئوية للاستجابات "الأعلى" ونصف النسبة المئوية من الردود "غير المتغيرة". تتراوح المؤشرات بين 0 و 100، حيث القراءة الأعلى من 50 تشير إلى زيادة إجمالية مقارنة بالشهر السابق، وتشير القراءة الأقل من 50 إلى انخفاض عام. بعد ذلك يتم تعديل المؤشرات موسميًا.

القراءة الرئيسية هي مؤشر مدراء المشتريات (PMI). مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%)، ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشر مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه معاكس للمؤشرات الأخرى.

لا يتم مراجعة بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر، لكن قد تتم مراجعة العوامل الموسمية من وقت لآخر حسبما يتناسب، وهذا يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة موسميًا.

لمزيد من المعلومات عن منهجية دراسة مؤشر PMI، يُرجى الاتصال بـ economics@ihsmarkit.com.

نبذة عن S&P Global

S&P Global (رمزها في بورصة نيويورك: SPGI) تقدم S&P Global معلومات هامة وأساسية. تقدم للحكومات والشركات والأفراد البيانات الصحيحة والخبرات والتكنولوجيا حتى يتمكنوا من اتخاذ القرارات عن قناعة. ومن خلال مساعدة عملائنا على تقييم الاستثمارات الجديدة وتوجيههم في مجالات البيئة والمجتمع والحوكمة وانتقال الطاقة عبر سلاسل التوريد، نفتح فرصًا جديدة ونغلب على التحديات ونسرع من تقدم العالم إلى الأمام.

تسعى العديد من المؤسسات الرائدة عالميًا للحصول على خدماتنا في توفير التصنيفات الائتمانية والمعايير والتحليلات وحلول سير العمل في أسواق رأس المال والبلع والسيارات على مستوى العالم. ومع كل عرض من عروضنا، نساعد المؤسسات الرائدة في العالم على التخطيط اليوم من أجل الغد. www.spglobal.com

نبذة عن مؤشرات مدراء المشتريات (PMI)

تغطي دراسات مؤشرات مدراء المشتريات (PMI™) الآن أكثر من 40 دولة ومنطقة رئيسية بما في ذلك منطقة اليورو "Eurozone". وقد أصبحت مؤشرات مدراء المشتريات (PMI™) أكثر الدراسات متابعة في العالم، كما أنها المفصلة لدى البنوك المركزية، والأسواق المالية، وصانعي القرار في مجالات الأعمال وذلك لقدرتها على تقديم مؤشرات شهرية حديثة ودقيقة ومميزة للأنماط الاقتصادية. ihsmarkit.com/products/pmi.html

إخلاء المسؤولية

تؤول ملكية أو ترخيص حقوق الملكية الفكرية للبيانات الواردة هنا لشركة S&P Global وألوان الشركات التابعة لها. ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو التوزيع، أو النشر، أو نقل البيانات بأي وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من S&P Global. ولا تتحمل مجموعة S&P Global أية مسؤولية، أو التزام حيال المحتوى أو المعلومات («البيانات») الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو حالات عدم الدقة، أو حالات الحذف، أو تأخير البيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل S&P Global أي مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأضرار الخاصة، أو العارضة، أو التبعية التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. يعتبر Index Managers' Purchasing™ و (PMI®) إما أن تكون علامات تجارية مسجلة باسم Markit Economics Limited أو حاصلة على ترخيص بها وألوان الشركات التابعة لها.

تم نشر هذا المحتوى بواسطة S&P Global Market Intelligence وليس بواسطة S&P Global Ratings، وهو قسم في S&P Global يُدار بشكل منفصل. يُحظر إعادة إنتاج أي معلومات أو بيانات أو مواد، بما في ذلك التصنيفات ("المحتوى") بأي شكل من الأشكال إلا بإذن كتابي مُسبق من الطرف المعني. ولا يضمن هذا الطرف والشركات التابعة له والموردون ("مؤلفو المحتوى") دقة أي محتوى أو كفايته أو اكتماله أو توقيت أو توفره، كما أنهم غير مسؤولين عن أي أخطاء أو سهو (بإهمال أو غير ذلك)، بغض النظر عن السبب، أو عن النتائج المترتبة على استخدام هذا المحتوى. لن يتحمل مؤلفو المحتوى بأي حال من الأحوال المسؤولية عن أي أضرار أو تكاليف أو نفقات أو رسوم قانونية أو خسائر (بما في ذلك فقدان الدخل أو خسائر الأرباح وتكاليف الفرصة البديلة) فيما يتعلق بأي استخدام للمحتوى.

PMI™

by S&P Global